ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

فلسفة المواطنة البيئية في الفكر البيئي المعاصر

The Philosophy of Environmental Citizenship in Contemporary Environmental Thought

جفال إيمان[1,*] ، بلخيري رضوان[2]

[1] مخبر البحث في دراسات الإعلام والمجتمع، جامعة العربي التبسي- تبسة imene.djaffal@univ-tebessa.dz

[2] مخبر البحث في دراسات الإعلام والمجتمع، جامعة العربي التبسي - تبسة، radouanebelkhiri@univ-tebessa.dz

تاريخ الإستلام: 15/ 08/ 2020 **تاريخ القبول**: 24/ 09/ 2020 **تاريخ النشر**: 10/ 10/ 2020

ملخص:

عالجنا في دراستنا موضوع المواطنة البيئية باعتبارها بعد جديدا من أبعاد المواطنة العالمية كون البيئة هي جزء من التراث الإنساني المشترك وكذا التحديات والمخاطر البيئية ذات البعد العالمي والتي تهدد الجنس البشري على حد سواء، حيث تطرقنا إلى تطور الفكر البيئي المعاصر في ظل تفاقم الأزمة البيئية وأهم المدارس الفكرية المفسرة لهذه الأزمة ولعلاقة الإنسان بالبيئة، كما عالجنا فلسفة المواطنة البيئية وأهم مقوماتها ومختلف الحقوق والواجبات البيئية التي اتقف المجتمع الدولي على اعتمادها ضمن الجيل الثالث من حقوق الانسان، إضافة إلى الدعوات المتزايدة لاعتماد منظومة أخلاق بيئية جديدة تتمحور حولها قيم المواطنة البيئية بهدف إعادة التوازن لعلاقة الإنسان ببيئته وتكوين مواطن بيئي يعيش في انسجام وتوافق مع محيطه.

الكلمات المفتاحية: أزمة بيئية؛ أخلاق بيئية؛ بيئة؛ فلسفة بيئية؛ فكر بيئي؛ مواطنة بيئية.

***

Abstract:

In our study, we dealt with the topic of environmental citizenship as a new dimension of global citizenship since the environment is part of the common human heritage, as well as the global environmental challenges and risks that threaten the human race alike. We tackled the development of contemporary environmental thought in the light of the exacerbation of the environmental crisis and the most important schools that attempted to explain this crisis along with the relationship between mankind and the environment. We dealt with the philosophy of environmental citizenship and its most important components and the various environmental rights and duties that the international community has agreed to adopt as part of the third generation of human rights, in addition to the increasing calls for the adoption of a new environmental ethics' system centered around the values of environmental citizenship in order to restore balance to human being's relationship with his environment and the formation of an ecological citizen who lives in harmony and accord with his surroundings.

Keywords: *Environmental Crisis; Environmental Ethics; Environment; Environmental Philiosophy; Environmental Thought; Environmental Citizenship.*

[*] المؤلف المرسل

مقدمة

استطاعت المواطنة بكل مقوماتها في العالم الغربي أن ترتقي بشعوبها وتصون أممها وتحافظ على وحدة كيانها وتتطور لصالح مواطنة عالمية تذوب فيها النزعة الفردية أمام الهموم المشتركة للبشرية جمعاء، ويتغلب فيها مبدأ التضامن على مبدأ المنفعة المادية، كما تطور مفهومها عبر العصور وتعاقب الحضارات الإنسانية لتكتسب في كل مرحلة بعدا جديدا يضيف مكاسب حقوقية جديدة تعمل النظم السياسية الديمقراطية على تكريسها لفائدة مواطنيها، لتصل إلى ما بات يعرف اليوم بالمواطنة البيئية، وهي مواطنة عالمية تجمع الجنس البشري تحت راية التراث الإنساني المشترك وتوحد الصفوف من أجل حماية الحياة على كوكب الأرض.

وهناك اتفاق عالمي على أن هناك حقوقا إنسانية عالمية ينبغي تطبيقها بغض النظر عن تنوع المجتمعات واختلاف الثقافات، ويمكن القول إن عملية تأسيس الحقوق عملية تاريخية مستمرة امتدت على ثلاث أجيال: حقوق الجيل الأول التي كانت سياسية أساسا، وحقوق الجيل الثاني والتي هي اقتصادية واجتماعية، وحقوق الجيل الثالث والرابع العابرة للقوميات والتي هي نتاج تبلور وعي كوني تبرز فيه أساسا حماية البيئة والحق في السلام والحق في التنمية (أوهايبية، 2012).

وقد ساعدت الأزمة البيئية العالمية على ظهور عديد النقاشات الفكرية التي تدعم ظهور نوع جديد من المواطنة يكون جوهرها قيم بيئية جديدة تدفع الإنسان إلى تغيير توجهاته و سلوكياته السلبية إزاء بيئته، يقول أمارتيا صن: "إن القضايا الكبيرة والمشكلات المتنوعة مثل الزلازل والأوبئة والحروب وتلوث البيئة والاتصالات والمواصلات والاقتصاد وحالة الفقر والمجاعة وانتهاك الحريات وتفاقم الأخطار والحرمان التي تهدد بيئتنا واستدامة حياتنا الاقتصادية والاجتماعية قد تجاوزت الجغرافية الوطنية والإقليم وتخطت إمكانيات المجتمعات والدول والحكومات القائمة بذواتها ومواردها المحدودة لرسم السياسات العامة وتنفيذها بشكل مستقل وأحادي سواء كانت غنية أو فقيرة" (أمارتيا، 2004).

حيث أفرزت هذه النقاشات الفكرية ظهور تيارات ومدارس فلسفية مختلفة ومتنوعة حاولت بحث جذور الأزمة البيئية العالمية والتفكير في إيجاد أفضل السبل لإعادة التوازن لعلاقة الإنسان ببيئته ومن ثم إنقاذ مختلف أشكال الحياة على كوكب الأرض، الأمر الذي أدى إلى ظهور وتطور فكر بيئي مواكب للتطورات البيئية العالمية يجتمع تحت رايته العديد من المفكرين والباحثين والفلاسفة بهدف البحث في طبيعة العلاقة بين الإنسان وبيئته وأسباب تحولها من الانسجام والتوافق إلى صراع واختلاف الأمر الذي نتج عنه التدهور البيئي العالمي الذي نعيشه اليوم، محاولين في ذات السياق تقديم رؤى جديدة بإمكانها إعادة بناء منظومة أخلاقية جديدة تسمح بتكوين مواطن بيئي مسؤول اتجاه بيئته يتمتع بحقه في بيئة سليمة وآمنة ويلتزم بواجباته في حماية مكونات البيئة وعناصرها ويحفظ حقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد .

ومن هنا تمحورت دراستنا حول ماهية المواطنة البيئية ومقوماتهاالتيتعمل بشكل على تحقيق المواطنة الواعية بيئيا والفاعلة المسؤولة من خلال المشاركة الإيجابية في جهود حماية البيئة وصيانتها ليصبح السلوك البيئي الرشيد جزء جوهري في أخلاق الإنسان والمجتمع.

كما سلطنا الضوء في ذات السياق على فلسفة المواطنة البيئية ضمن أدبيات الفكر البيئي المعاصر بمختلف مدارسه وتياراته الفكرية، وأهم الأفكار والحلول التي قدمتها من أجل الرقي بالمواطنة البيئية وتحقيق أسمى أهدافها وهو إعادة التوازن لعلاقة الإنسان ببيئته وإنقاذ الحياة على كوكب الأرض.

أولا: ماهية المواطنة البيئية ومقوماتها

1.1.التطور التاريخي لمفهوم المواطنة:

لقد مر مفهوم المواطنة بالكثير من المحطات التاريخية التي ساهمت في بلورته في مختلف الأدبيات الفكرية التي توالت على البشرية منذ الحضارة اليونانية والرومانية مرورا بظهور ما يسمى بالدولة القومية وصولا إلى العصر الحديث الذي تطورت فيه المواطنة في ظلال نظام الليبرالي الذي عزز حقوق الإنسان وأرسال مناخ الديمقراطي المثالي الذي يسمح للفرد بممارسة مواطنته المسؤولة والفعالة، لتجتمع بعدها الظروف وتتوج المساعي إلى الدعوة إلى مواطنة عالمية تجمع الجنس البشري تحت راية التراث الإنساني المشترك وتوحد الصفوف من أجل حماية الحياة على كوكب الأرض وهي المواطنة البيئية العالمية.

تعود فكرة المواطنة لعصر الدولة المدنية اليونانية، ومنذ ذلك الوقت وهي تتطور عمقا بزيادة مدى المشاركة الديمقراطية واتساعا بمد الحق في التصويت أبعد من الذكور الملاك أو النخبة، والمواطنة عادة ما تؤخذ على أنها العضوية أو المشاركة النشطة في جماعة أو عدد من الجماعات، وتتضمن الإحساس بالارتباط والولاء لمفهوم الدولة أو النظام المدني وليس شخص ملك أو رئيس، وتقوم على فكرة الانتماء والأشياء المشتركة، والمواطنة بذلك تعني العضوية النشطة في مجتمع سياسي في إطار من الحقوق والمسؤوليات التي يحددها الدستور والقانون، ففي القرن الثامن عشر ظهر المكون الأول –المكون المدني- وهو الحقوق المدنية، الذي أقر حقوق المواطنين المدنية كالحرية والمساواة أمام القانون، في حين شهد القرن التاسع عشر ظهور المكون الثاني – المكون السياسي- وهو الحقوق السياسية الذي تضمن إقرار حقوق المواطنين في المشاركة السياسية والتصويت والترشح للوظائف العامة، ومع القرن العشرين ظهر المكون الثالث –المكون الاجتماعي- والذي تمثل في الحقوق الاجتماعية، مثل الحق في الرفاه الاجتماعي من تعليم وصحة وضمان اجتماعي، التي بدونها يصعب تأمين المكونين الأولين، ثم تطورت المواطنة بعد ذلك لتشدد على ضرورة الاقتران بين الحقوق والحريات من ناحية والواجبات والمسؤوليات من ناحية أخرى (قاسم، 2006).

ومنذ ذلك الوقت وبصورة متزايدة صار الاشتراك في الحياة العامة –كحق لكل مواطن وواجب عليه- جزء من التراث الديمقراطي يحتل مكانة بارزة في مفهوم الوعي الاجتماعي الحديث.

وقد عرفت الدول الغربية ممارسة المواطنة في أمثل صورها نظرا لأنظمة الحكم الديمقراطية السائدة والتي وفرت المناخ لأفرادها لممارسة مواطنتهم والتمتع الكامل بامتيازاتها.

وفي عصر العولمة حدث تحول جديد، حيث بدأت تظهر إرهاصات لشكل جديد للمواطنة حيث برزت مجموعة من المتغيرات التي تعمل في اتجاه تحرير المواطنة من حدودها القومية وفك الارتباط بين المواطنة وبين الدولة القومية والسعي باتجاه مواطنة عالمية تسقط على سناكيها تدريجيا الانتماءات القومية والمحلية الضيقة ليتولد انتماءا عاما وشاملا ومواطنة إنسانية عامةو شاملة (أوهايبية، 2012).

2.1.معنى المواطنة(سامح، 2009):

يعني أن تكون مواطنا في مجتمع ما عدد من المفاهيم الأساسية:

وضع قانوني: أبسط معاني المواطنة هو أن تكون عضوا في مجتمع سياسي معين أو دولة بعينها، القانون يؤسس الدولة، ويخلق المساواة بين مواطنيها، ويرسي نظاما عاما من حقوق وواجبات تسري على الجميع دون تفرقة، وعادة ما تكون "رابطة الجنسية" معيارا في تحديد من هو المواطن؟

مشاركة في الحياة العامة: ثاني معاني المواطنة يتمثل في المشاركة في الحياة العامة، وعادة ما يشار إلى ذلك بـ"المواطنة الفعالة" وتشمل مجالات كثيرة.

العضوية السياسية: ثالث معاني المواطنة هو "العضوية في مجتمع سياسي" وهو ما يعادل الانتماء الوطني إلى دولة أو كيان سياسي بعينه يمس ذلك قضية "سيكولوجية" مهمة هي الشعور بالانتماء للوطن وليس مجرد الإقامة فيه.

سلوك تعليمي: يشير رابع معاني المواطنة إلى "الأنشطة التعليمية" التي تساعد المواطنين على أن يكونوا مواطنين فاعلين، مشاركين، يتصرفون بمسؤولية تجاه مجتمعهم وشركائهم في المواطنة، وهو أمر تحتاج إليه الدول الديمقراطية التي لا يستطيع النظام أن يعمل بها بكفاءة دون مشاركة المواطنين على نطاق واسع، ولكن هذا النمط من الفاعلية والمشاركة من جانب المواطنين لا ينشأ تلقائيا أو مصادفة، بل يحتاج إلى جهد تعليمي ممتد يشمل كل الأفراد، في كل مؤسسات المجتمع التي تعنى بالتنشئة، ويستمر طيلة عمر الإنسان، يعرف ذلك بمسمى "تعليم المواطنة" أو "التعليم من أجل المواطنة" .

3.1.ماهية المواطنة البيئية

إن المعرفة بخطورة المشكلات البيئية وبأهمية تعزيز مشاركة المواطن في إدارة شؤون محيطه، تظهر مفهوم جديد هو المواطنة البيئية، التي تهدف إلى إعادة توجيه واعية للسلوكيات اليومية بهدف دمج البعد البيئي الذي يرتكز على الوعي بمسؤولية الإنسان اتجاه بيئته" (ROESCH، 2003).

"المواطنة البيئية تمثل دمج الأبعاد البيئية في مختلف مناحي الحياة اليومية للشعب عموما من منطلق المسؤولية الحضارية للإنسان اتجاه محيطه" (Tremblay، 2005)

" هناك رؤية عالمية ومنهجية للمواطنة البيئية أظهرت أن هناك ثلاث مستويات تنظيمية وهي المواطنة (المجتمع)، البيئة (المحيط)، العلاقات التبادلية مواطنة/بيئة (العلاقات التفاعلية بين الأنظمة البيئة" (Séguin، 2005).

وقد عرفها محمود مصطفى عبد الله على أنها:" مجموعة القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمبادئ والاتجاهات الإنسانية التي تعزز واقع الحقوق البيئية للجماعات البشرية في المناطق المختلفة من العالم، وتدعم قدرات وجود مقومات السلوك الأخلاقي والمسؤولية الذاتية للفرد والمجتمع في تجسيد واقع مناهج الممارسات البشرية السليمة في العلاقة مع النظم البيئية ومكوناتها الأساسية، والتي يمكن أن تسهم في ايجاد وتأسيس قاعدة واعية قادرة على المساهمة الفعلية في الدفع باتجاه إقامة نظام عالمي أكثر عدلا ومسؤولية في الدفاع عن المصالح العليا للإنسانية والحفاظ على سلامة كوكب الأرض وتأمين سبل العيش الكريم للجماعات البشرية وتحقيق الأمن البيئي للإنسانية" (مصطفى، 2010).

" المواطنة البيئية هي وسيلة لفهم الواقع، واستهداف المشكلات والتحديات البيئية النوعية، وصنع الخيارات التي سوف تشكل مستقبل مجتمعنا، وحتى كوكبنا، المواطنة البيئية تقوي إعادة النظر ليس فقط للسلوكيات والقيم الغربية في الانتاج والتوزيع والاستهلاك، بل أيضا تلك الخاصة بصناعة القرار وتأثيراتها على مجتمعاتنا وكوكبنا، وخاصة على نوعية علاقتنا ببيئتنا وببني جنسنا، ولهذا فإن المواطنة البيئة اليوم هي محور العديد من النقاشات والحوارات" (Séguin، 2005).

لا تشير المواطنة البيئية فقط إلى الالتزام (مثل التجاوب فرديا وجماعيا من أجل حماية البيئة) ولكن أيضا مساءلة جميع الفاعلين الاجتماعيين وكذا خيارات صناعة القرار (مثل اتخاذ القرار ديمقراطيا في المعرفة الكاملة بالأسباب وكذا النتائج) وفي ضوء هذه المبادئ الخاصة بالالتزام والتطلعات الديمقراطية، المواطنة البيئية تركز أيضا على التفاعلات التي تحدث بين مختلف المكونات والعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية (مثل معرفة وتحليل جملة المشكلات البيئية) (Séguin، 2005).

وترتكز المواطنة البيئية على جملة من القيم والعادات والتقاليد والموروث الشعبي للإنسانية، فيما يخص تنظيم العلاقة مع النظم البيئية ومقوماتها الأساسية، وكذلك القرارات والقواعد والأنظمة المعنية بحماية البيئة وتنميتها وتحقيق مبادئ التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي، إلى جانب الحصيلة المعرفية والعلمية للإنسانية في الحقول المختلفة لنشاطات المجتمعات البشرية، وتتمثل منطلقاتها المباشرة في الدفاع عن المصالح الإنسانية وضرورات وجود مناخ بيئي ملائم تتوافر فيه مقومات وشروط الحياة الآمنة والعيش الكريم الخالي من المخاطر، والتأكيد على المصالح الوطنية العليا في السيادة وحقوق المجتمعات المحلية والسكان الأصليين والأجيال المقبلة في الانتفاع من موارد وخيرات بيئات بلدانها الطبيعية (الوداعي، 2015).

4.1.أهمية المواطنة البيئية :

تكتسي المواطنة البيئية أهمية بالغة نظرا للاعتبارات التالية:

- تحرك المواطنة البيئية الاهتمام بالذات والمدينة في بيئة مستدامة كما تدمج الوقت بين الأجيال وبين مختلف الأنواع.
- علاوة على كونها هدف تربوي، وقيمة أخلاقية وسياسية، المواطنة الإيكولوجية يمكن أن تعرف على أنها هوية، وعملية ديناميكية، تفاعلية وتعاونية دائمة.
- هي حركة ديناميكية تعمل وبشكل موضوعي على الممارسات الاجتماعية كمجموعة من المواقف والمهارات، القدرات، المعارف الأكاديمية والخبرة المعرفية والأخلاقية.
- هي في البداية مقاربة (معرفة وتحليل مختلف المشكلات البيئية، ثم هي التزام (التفاعل فرديا وجماعيا من أجل المحافظة على البيئة) ودعوة لتحمل المسؤولية لصناع القرار (التقرير ديمقراطيا).

5.1.بناء المواطنة البيئية لدى الأفراد:

تتشكل المواطنة البيئية لدى الأفراد في المجتمع من خلال الثلاثية البيئية:

"التعلم عن البيئة" ويقصد بها الإلمام بالقواعد والمبادئ الأساسية لجوانب المعرفة العلمية التي تستخدم في تفسير الظواهر المتشابكة في البيئة والعلاقات القائمة بين المكونات الحية وغير الحية، وأثر الإنسان في بيئته، وكيفية التعامل معها (المعرفة)،

"التعلم من البيئة" ويركز على التفاعل بين مكونات البيئة الحية وغير الحية، والتعلم من البيئة من خلال الزيارات والرحلات التي يقوم بها المتعلمون لمواقع مختلفة في البيئة (المهارات)،

"التعلم من أجل البيئة" المحافظة على البيئة وتحديد ممارسات الإنسان الخاطئة والسليمة في بيئته، من أجل هذه البيئة، والإبقاء عليها سليمة نقية معافاة (المواقف والقيم والسلوك)(السعود، 2012).

كما يمكن بناء المواطنة البيئية لدى أفراد المجتمع من خلال عمليات: التربية البيئية، التوعية البيئية والتثقيف البيئي، حيث تعتبر التربية البيئيةعملية تهدف إلى تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوي الفيزيائي، وتوضح حتمية المحافظة على مصادر البيئة الطبيعية، وضرورة استغلالها استغلالا رشيدا لصالح الإنسان حفاظا على حياته الكريمة ورفع مستويات معيشته.

كما تعمل على إعداد الإنسان للتفاعل الناجح مع بيئته بما تشمله من موارد مختلفة، ويتطلب هذا الإعداد إكسابه المعارف البيئية التي تساعد على فهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان وعناصر بيئته من جهة، وبين هذه العناصر وبعضها البعض الآخر من جهة أخرى، كما يتطلب تنمية مهارات الإنسان التي تمكنه من المساهمة في تطوير ظروف هذه البيئة على نحو أفضل، وتستلزم التربية البيئية أيضا تنمية القيم التي تحكم سلوك الإنسان إزاء بيئته، وإثارة ميوله واهتماماته نحو هذه البيئة، واكتساب أوجه التقدير لأهمية العمل على صيانتها والمحافظة عليها وتنمية مواردها. (مشعان، 2009)

إن التربية البيئية تسعى إلى إعداد الإنسان البيئي الذي يفهم نظم البيئة الطبيعية المعقدة الذي هو في الأساس جزء منها فهما يتجاوز مجرد المعرفة إلى الشعور بالمسؤولية حيالها، إنها تهدف إلى تمكين الإنسان من إدراك أنه الكائن المؤثر والمتأثر في الكيان البيئي.

وتكمن أهمية ودور التوعية البيئيةفي إيجاد الوعي عند الأفراد والجماعات وإكسابهم المعرفة، وبالتالي تغيير الاتجاه والسلوك نحو البيئة بمشاركتهم في حل المشكلات البيئية، حيث يقومون بتحديد المشكلة ومنع الأخطار البيئية من خلال تنمية المهارات في متابعة القضايا البيئية والإدارة البيئية المرتبطة بالتطور دون المساس بالبيئة وتحقيق تنمية مستديمة.

تساهم التوعية البيئية بشكل فعال في التقليل من المشاكل البيئية من خلال برامج التوعية المختلفة، وقد أكدت الدراسات فعاليتها جنبا إلى جنب مع الوسائل الأخرى، حيث تتناغم البيئة التي تحتوي النظام الاجتماعي والتكنولوجي والبيئي مقابل المشاكل البيئية من تلوث واستنزاف للموارد الطبيعية مع زيادة السكان بشكل مستمر، فيما تشكل التشريعات البيئية والبحوث العلمية والتوعية البيئية الوسيلة المثلى لحماية البيئة، حيث يؤدي نشر الوعي البيئي بين المواطنين إلى ترشيد النفقات التي تتحملها الدولة للمحافظة على البيئة، كما يسهم في تنمية السلوك الحضاري للمواطنين، مما يتطلب تكثيف جهود جميع الأجهزة المعنية بالبيئة عن طريق تكثيف حملات التوعية في الأجهزة الإعلامية المختلفة، ووضع برامج تدريبية للعاملين في المجالات البيئية، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات، وورش العمل ذات العلاقة بالعمل البيئي، والتوسع في مناهج حماية البيئة، والمحافظة على الحياة الفطرية في جميع مراحل التعليم (مشعان، 2009).

أما الثقافة البيئيةفتنطلق من مبدأ الحقوق البيئية للإنسان وللأنواع والأنظمة البيئية، وواجبات الإنسان نحوها باعتبار أن المحافظة على الأنظمة البيئية وعلى الأنواع هي المحافظة على القيم والأخلاق البيئية التي يجب أن يتحلى بها الإنسان أثناء تعامله مع البيئة ومكوناتها، وهو الأساس للمسؤولية البيئية النابعة من هذه الثقافة المتميزة، وبذلك تعيد الثقافة البيئية النظر في مفاهيم حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتعاقد الاجتماعي وتأخذ في اعتبارها حياة الكائنات حقوق البيئة وحقوق الأجيال القادمة، فتعمل بشكل فاعل على تحقيق المواطنة الواعية بيئيا والذكية والفاعلة القادرة على تعميق حب الانتماء للأرض والوطن في إطار الأخلاق البيئية، وبذلك تسهم هذه الثقافة في ترسيخ قيم المشاركة في حماية البيئة وصيانتها ليصبح السلوك البيئي المسؤول جزأ لا يتجزأ من أخلاق الإنسان وثقافة المجتمع، وتساعد في إعداد مواطن يمارس حماية البيئة فهما وسلوكا (جبور، 2010).

6.1. مقومات المواطنة البيئية:

1.6.1القيم البيئية:

هذه القيم لا تتمركز على الإنسان، ولا تتمركز على الطبيعة، بل تتمركز على العلاقة بينهما ولذلك فإن القيم الإيكولوجية تقف على التضاد مع القيم الصادرة عن المركزية البشرية التي كانت في نواة النظرة الحديثة إلى العالم، هذه القيم التي تحيل إلى الإنسان وحده أي تنظيم علاقته بالبشر الآخرين وكذلك بالتجهيزات والأدوات، أي البيئة الاصطناعية وحتى عندما يتصل الأمر بالبيئة الطبيعية فينظر إليها قيميا كأداة، مخزون للموارد مرصود لخدمة البشر (معين، 2011).

2.6.1. السلوك البيئي:

يتزود الفرد بالمعرفة وطرق التفكير وأساليب العمل وأنماط السلوك المختلفة في تعامله مع البيئة، حتى يصبح مواطن حقيقي يتمتع بالالتزام البيئي الذي يحتم عليه اتباع ما هو صواب واجتناب ما هو خطأ في تعامله

مع البيئة دون وجود رقابة خارجية على سلوكه وترسيخ قيم المشاركة في حماية البيئة وصيانتها ليصبح السلوك البيئي الإيجابي جزء لا يتجزأ من أخلاق الإنسان وثقافة المجتمع (ديب، 2001).

3.6.1.الحقوق والواجبات البيئية للإنسان:

إن النظريات الحديثة والمعاصرة في الفكر السياسي قد أضافت أبعادا جديدة لحقوق الإنسان ولمفهوم المواطنة بما يتماشى والتغيرات الدولية الحاصلة، ولعل من أبرزها الحديث عن الحقوق البيئية للإنسان: كالحق في الإعلام والإطلاع على المعلومات البيئية، والحق في المشاركة وإدارة وتسيير الشأن البيئي، وكذا إقرار واجباته في المحافظة على البيئة وحمايتها، ومن هذا المنطلق كان الحديث عن المواطنة البيئية والتي تعنيالالتزام الفردي والجماعي بقضايا البيئة، من خلال تبني القيم والاتجاهات الإيجابية نحو العناصر البيئية وتعديل أنماط السلوك السلبية المهددة للحياة البشرية.

وإذا كان الاهتمام قد انصب عقب الحرب العالمية الثانية على الحقوق المدنية والسياسية ثم على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا ما يظهر من خلال الميثاق الدولي لحقوق الإنسان المكون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948م والعهدين الدوليين الصادرين عام 1966م، فالانشغال الحالي المنصب على الجيل الثالث من حقوق الإنسان المعروفة بالحقوق الجماعية والتي من أهمها حق الإنسان في بيئة سليمة، حيث يعتبر حق الإنسان في البيئة من الحقوق المستحدثة، إذ يعود الفضل في الاعتراف به للتداخل بين القضايا البيئية وحقوق الإنسان وحرياته العامة وإدراكه لدرجة التدهور التي شهدتها البيئة التي يعيش فيها.

وتسمى حقوق الجيل الثالث بالحقوق الإنسانية الجماعية ويقصد بها تلك الحقوق التي تثبت لمجموع الأفراد ككل، وعلى ذلك فالتمتع بهذه الحقوق أو الحرمان منها ينصرف إلى مجموعة من الناس ومنه فالحقوق الجماعية إذن هي تلك الحقوق التي لا تتم ممارستها إلا بشكل جماعي. (طاوسي، 2015)

وتتضمن حقوق الإنسان البيئية المبادئ الأساسية التالية (سلامن، 2005):

- الحق في بيئة آمنة وملائمة تتضمن الصحة والسلامة للأجيال الحالية دون الإنقاص من حقوق الأجيال المستقبلية، ويتضمن ذلك الحق في التخلص من التلوث والتدهور البيئي وأية نشاطات تؤثر سلبا على الحياة والصحة العامة ومستوى المعيشة والرفاه.
- الحق في استدامة استخدام الموارد الطبيعية من خلال تحقيق العدالة والمساواة لجميع المواطنين وكذلك عدم الإنقاص من حقوق الأجيال وأيضا عدم تعريض المكونات الطبيعية للاستنزاف والتدهور والتلوث.
- الحق في المشاركة الفاعلة في التخطيط ووضع القرارات فيما يتعلق بالتخطيط البيئي التنموي، ويتضمن ذلك الحق في التمتع بالممتلكات الشخصية، وتلقي المساعدات في الوقت المناسب في حالات الكوارث الناجمة عن ظروف طبيعية أو بشرية، ويشمل كافة النشاطات التنموية التي تم تخطيطها وتنفيذها بمواصفات تتلاءم والمعايير البيئية ذات العلاقة بحياة الإنسان وصحته.

الجزائر بدورها لم تكن بمنأ عن مسار دسترة الحق في البيئة خاصة مع آخر تعديل دستوري وذلك سنة 2016، "إن المؤسس الجزائري من خلال دستور 2016 خطا خطوة إلى الأمام بالاعتراف الصريح بحق المواطن في العيش في بيئة سليمة تكفل له الحياة الكريمة وذلك في ديباجة الدستور التي أكدت على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، وتعززت هذه الحماية في المادة 68 منه التي اعترفت بصفة صريحة بحق المواطن في بيئة سليمة وضرورة حماية هذا الحق من طرف الدولة ومؤسساتها، وبذلك تكون الجزائر قد دشنت عهدا جديدا بمنح الحق البيئي قيمة دستورية عليا ملزمة لكل من الدولة ومؤسساتها." (زياني، 2016)

ولقد أثر الحق في البيئة على مجال حقوق الإنسان وساهم في إثرائه من خلال ظهور وإقرار حقوق بيئية جديدة (**Mahi, 2011**):

- الحق في المساواة المنبثقة عن الأخلاق البيئية، تساعد في حماية البيئة من خلال القضاء على التفاوت الصارخ في استهلاك الموارد داخل كل دولة أو بين الدول،
- حرية التنقل التي أصبحت مضمونة أكثر من خلال رفع الخصخصة على بعض المواقع من أجل جعلها مفتوحة أمام الجمهور العام (مثل المواقع التاريخية والشواطئ الخاصة.)،
- الحق في الأسرة الذي أصبح يمارس بطريق موضوعية في المجتمع أين تحترم فيها معايير التنظيم البيئي (الكوارث الطبيعية، التوسع العمراني، إلخ)،
- الحق في العمل، لأن البيئة تساهم في خلق مناصب العمل وتطوير وتحسين نوعية البيئة في أماكن العمل،
- الحق في الملكية من خلال تحسين ظروف الإسكان مع التقليل من الأضرار البيئية،
- الحق في الصحة من خلال الحماية ضد الأخطار البيئية والعمل من أجل ضمان الرفاه الجسدي والعقلي وكذلك نوعية الحياة من خلال الهواء النقي، والماء العذب، وتغذية سليمة وصحية،
- حرية الانخراط في جمعيات غير حكومية والتي تنشط من أجل حماية البيئة،
- الحق في مشاركة الفاعلين المعنيين بحماية البيئة،
- الحق في إعلام المواطن من خلال الوصول الحر إلى تدابير قياس مؤشرات الأضرار والتلوث، ...
- الحق في التربية من خلال إثراء محتويات التعليم العام بالتربية البيئية،
- الحق في التنمية الذي يسمح بالتحول من التنمية الفوضوية غير المراقبة إلى تنمية أكثر نظافة،
- الحق في السلم الذي يجب تدعيمه من خلال القيمة التي يمنحها كل فرد إلى البيئة من خلال رفض الحروب التي هي آفة بيئية، فالمحافظة على البيئة هي في حد ذاتها مصدر للأمن والسلم إضافة إلى أنه كلما ازداد الوعي البيئي تتراجع الحرب.
- الحق في التراث المشترك للإنسانية من خلال التضامن المتمحور حول حماية البيئة والمحافظة على الموارد من أجل الأجيال المستقبلية.

ثانيا: تطور الفكر البيئي المعاصر.... واخضرار الفلسفة

1.2.العلاقة بين الإنسان والبيئة وأهم المدارس الفكرية المفسرة لها:

لقد شغلت علاقة الإنسان ببيئته المفكرين والفلاسفة الذين بحثوا عن القوانين المفسرة لتعقيدها حيث انقسمت آراؤهم حول نظريات ومدارس فكرية متعددة نذكر منها:

أ-مدرسة الحتمية البيئية: تذهب النظرية الى أن الإنسان كائن سلبي إزاء قوى الطبيعة، وترى أن البيئة المادية قوة ذات تأثير حتمي في الكائنات الحية(الكايد، 2011).

ويطلق عليها كذلك المدرسة البيئية، لأنها تعطي الطبيعة الوزن الأكبر في مجال العلاقة بين البيئة من ناحية والمجتمع والإنسان من ناحية أخرى، وتنظر للإنسان باعتباره كائنا سلبيا تجاه قوى الطبيعة، ويقوم الفكر الحتمي على مفهوم أساسي، يتمثل في أن الإنسان يتواجد في بيئة تؤثر فيه تأثيرا أكيدا، ومن الضروري أن يتكيف معها ويعيش في حدود إمكانياتها معتبرة أن المنظومة البيئية هي العامل الوحيد في نشأة وتشكل الثقافة والنظم الاجتماعية، وأن الاختلافات القائمة بين المجتمعات الإنسانية مردها إلى الاختلافات المتباينة في ظروف البيئة والجغرافيا، ومن روادها القدامى "هيبوقراط" و"أرسطو"، اللذين ربطا بين المناخ وطبائع الشعوب وعاداتهم وهذا ما يتوافق مع أراء ابن خلدون، ومن مؤيدي فكرة الحتمية "فيكتور كازن" الذي يقول أعطيني خريطة البيئة ومعلومات كافية عن موقعها ومناخها ومواردها الطبيعية وبإمكاني على ضوء ذلك أن أحدد لك أي نوع من الإنسان يمكن أن يعيش في هذه البيئة وما هي نشاطاته الاقتصادية وطبيعة نظمه (حامد، 2014).

وتؤكد هذه المدرسة على أن الحتمية البيئية هي العامل الوحيد في نشأة وتشكيل الثقافة والنظم الاجتماعية وأن الاختلافات القائمة بين المجتمعات الإنسانية مردها إلى الاختلافات المتباينة في الظروف البيئية والجغرافية (رشوان، 2005).

والواقع أن ما أقرته المدرسة الحتمية قد ينطبق بشكل كبير على مختلف أشكال الحياة الحيوانية والنباتية، ولكنه أقل انطباقا على الحياة الإنسانية، فالإنسان أقل الكائنات خضوعا للبيئة، فكلما تقدم العلم وتطورت التكنولوجيا كلما زادت درجة التحرر من تلك الحتمية.

وقد انتقد " أرنولد توينبي" هذه المدرسة، حيث يرى أن الحضارات تنشأ في بيئات مختلفة، فقد تكون البيئة مساعدة في نشأتها، لكنها ليست العامل الأساسي، فالحضارات العراقية والمصرية، والسندية نشأت في بيئة رسوبية، ونشأة الحضارة الحبشية والمكسيكية في بيئة هضبية وقد تكون في منطقة أرخبيلية، كما هو الحال في الحضارتين: الإغريقية واليونانية، كل ذلك يدل على أن أي نوع من أنواع المناخ والطبوغرافيا لها قابلية لأن تكون بيئة طبيعية مساعدة للنشوء الحضاري بشرط أن يتوفر وجود الحافز الأساسي وهو ما عبر عنه في نظريته حول الحضارة بالاستجابة الناجحة للتحدي (حامد، 2014) .

ب-المدرسة الإمكانية: وهي مدرسة مناهضة للمدرسة الحتمية البيئية وتتلخص فلسفتها في أن الإنسان ليس مجرد مخلوق سلبي غير مفكر خاضع تماما للموروثات وضوابط البيئة الطبيعية، ولكنه قوة إيجابية فعالة ومفكرة وذا خاصية ديناميكية قادرة على التغيير والتطوير. أي أن الإنسان حسب رواد هذه المدرسة لم يكن يوما طرفا سلبيا في علاقته ببيئته، يسيره خوفه من قوانينها، وتتحكم تقلباتها في تفاصيل حياته اليومية.

كما تؤمن بحرية الإنسان في الاختيار بين البدائل المتاحة، فالبيئة تقدم للإنسان عددا من الاختيارات يختار منها بمحض إرادته بما يتلاءم مع قدراتها وأهدافه وطموحاته، وتذهب هذه المدرسة إلى أن التأثير المركزي لمكونات البيئة هو الذي يقرر مصيرها فتتشكل البيئة وتترقى بها الكائنات الحية والمجتمعات بفعل تأثيرها الدائم، بمعنى أن الكائنات الحية بما فيها الانسان هي التي تشكل بيئتها من خلال نشاطها (رشوان، 2005).

والواقع أن المدرسة الإمكانية قد غالت في اعتبار أن البيئة هي التي تقدم للإنسان عددا من الاختيارات، يختار منها الإنسان ما يتلاءم مع قدراته وأهدافه وهو المسيطر على البيئة، لكن في الواقع نجد الإنسان قد يقف عاجزا أحيانا عند مواجهة تحديات البيئة أو تسخير مواردها لصالحه.

ج- المدرسة التوافقي أو الاحتمالية(رشوان، 2005): تتخذ هذه المدرسة موقفا توافقيا بين المدرستين السابقتين، فهي تؤمن بأن الاحتمالات قائمة في بعض البيئات التي يتعاظم فيها الجانب الطبيعي في مواجهة سلبيات الانسان، لمحدودية قدراته، مما يجعلنا نقترب أكثر من الاتجاه الحتمي، وفي بيئات أخرى يتعاظم دور الإنسان في مواجهة تحديات ومعوقات البيئة.

و ترى هذه النظرية أن هناك تأثيرا متبادلا بين البيئة ومكوناتها، فالكائن الحي لا يتأثر بكل ما يحيط به من ظواهر، كالطاقة والحرارة فحسب، بل إن البيئة هي الأخرى تتأثر بالنشاط الإنساني، أي إن التأثير بينهما متبادل، ومن ثم فهي مدرسة تراعي واقع العلاقة بين الإنسان والمجتمع من ناحية والبيئة من ناحية أخرى، وفقا لطبيعة البيئة وما توفره للإنسان من ثروات، وكذا بالنظر إلى القدرة التي يمتلكها الفرد في التعامل مع هذه البيئة أو الاستجابة لتحدياتها، كما عبر عن ذلك "أرنولد توينبي" الذي يرى أن البيئة الجغرافية ليست العامل الوحيد في نشوء الحضارات فالبيئة عامل مساعد للنشوء الحضاري بشرط وجود الحافز الأساسي لدى الإنسان، وهذا ما يسميه نظرية التحدي والاستجابة، وقد صاغ أربعة استجابات للعلاقة بين البيئة والإنسان وهي:

- استجابة سلبية: ويكون فيها الإنسان متخلفا لا يستطيع أن يطوع البيئة، ويتميز نشاطه في الجمع والصيد البدائي.

- استجابة التأقلم: يحاول الإنسان أن يتأقلم جزئيا مع ظروف بيئته الطبيعية عن طريق حرفة الرعي والزراعة البدائية.
- ستجابة ايجابية: وفيها يحاول الإنسان أن يتغلب على معوقات بيئته وتحدياتها للوفاء باحتياجاته.
- استجابة إبداعية: وفيها لا يكتفي الإنسان بمجرد التأقلم والتقليد بل يبدع ويبتكر ليتفوق على الطبيعة، ويتمثل ذلك في العلوم والتقنيات التي هي ابتكار وإبداع بشري.

وتعد هذه المدرسة أقرب إلى الواقعية نظرا لتأكيدها على العلاقة التفاعلية بين الإنسان والبيئة.

2.2. تطور الفكر البيئي في ظل تفاقم الأزمة البيئية العالمية:

لقد أنتج عقد الستينات ثورة بيئية كبرى- ثورة في الوعي تعنى بنظرتنا العامة إلى الأنواع الحية الأخرى وبالحاجة إلى صون سلامة المنظومات البيئية البرية، والسيرورات التطورية البرية، وكل ما بقي من العالم البري.

وفي عام 1972م قدم ج. تايلر ميلر، مؤلف الكتب المدرسية البيئية خلاصة موجزة ومثيرة للتحليل الإيكولوجي والنظرة إلى العالم في الستينات زاعما:" أن الثورة البيئية ستكون الثورة الأكثر شمولا في تاريخ الجنس البشري، إنها تتضمن تشكيكا في، وتحويلا إلى كل منظوماتنا أو قواعدنا الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية." (زيمرمان، 2006) .

ومع تفاقم المشكلات البيئية وتعاظم أخطارها بدأت دراسات وبحوث فكرية تنظر إلى المشكلات البيئية من زوايا جديدة تخص الجوانب المختلفة من علاقة الإنسان بالبيئة، وقد تبلورت هذه البحوث في تيارات فكرية وفلسفية تنظر إلى المسألة البيئة من جهة صلتها بالأفكار والقيم التي تواجه الإنسان في علاقته بالبيئة وبالطبيعة عموما.

إن الفكر البيئي ظهر في القرن18 ويتمحور إلى اليوم حول مسألة مؤكدة للمجتمع المعاصر حول الأخلاق البيئية...مثاليين، واقعيين، رومانسيين، علماء، كلهم طرحوا السؤال حول العلاقة بين البيئة والهيمنة المتصاعدة للإنسان على الأرض، إنها تواجه كل مرة الإنسان، تفوقه وقدرته في التحكم والقوة، وبحسب ريتشارد سيلفان روتلي **Richard Sylvain Routley** في سنوات السبعينات الحضارة طالبت بأخلاق جديدة تسمح بإعادة تصحيح علاقتنا بالبيئة، أما ليوبولد **Leopold** فقد طالب بإيجاد "أخلاق تعمل على تعريف علاقة الإنسان بالأرض، وأيضا بالحيوانات والنباتات التي تعيش فوقها." (معين، 2011).

3.2.اخضرار الفلسفة... دعوة لتبني أخلاق بيئية جديدة

إن فلسفة علوم البيئة تحاول إعادة التوازن والاحترام بين الإنسان وبيئته الطبيعية، كذلك فهي تحاول إعادة طرح الأسئلة عن علاقة الإنسان بأقرانه وبالبيئة للوصول إلى إيجاد علاقة شبه مثالية تحكمها القيم الأخلاقية الدينية، فضلا عن ضرورة الوصول إلى حالة توحد بين الإنسان والبيئة، فالوحدة بين الإنسان والطبيعة تعيد احترام الإنسان لذاته أولا، ثم احترامه للبيئة الطبيعية ثانيا لأنها عندئذ ستصبح جزءا من ذاته، فالتوجه إذن يجب أن يكون نحو إيجاد علاقة بين الإنسان والبيئة أساسها الفائدة المتبادلة التي تتيح للإنسان استمرار العيش المريح وللبيئة استمرار التوازن هذا ما يعرف " بالتعايش مع البيئة". (فهمي، 2009).

وبظهور الفكر البيئي وتعدد الفروع العلمية التي تبحث في قضايا البيئة، تأسس فرع جديد من الفلسفة يبحث في جذور الأزمة البيئية وتفسيرات منطقية للأوجه المختلفة لعلاقة الإنسان ببيئته أو ما بات يعرف بالفلسفة البيئية أو اخضرار الفلسفة، حيث انضوى الكثير من المفكرين والفلاسفة -على اختلاف مشاربهم – تحت راية هذا الفرع، مكونين مدارس فلسفية وفكرية مختلفة تبحث في أسباب التدهور البيئي العالمي، كما تعمل على اقتراح المخارج الآمنة من هذا المأزق الكوني.

لكن الفلسفة البيئية لا تكتفي بالنقد بل تتخذه منطلقا لتأسيس مشروع إنساني جديد لوجودنا في العالم، مشروع عماده نظرة جديدة تؤسس لحضارة جديدة أساسها الانسجام والتوافق والتناغم (وليس الاندماج كبديل للانفصال) بين الإنسان والطبيعية. إن اخضرار العلوم والدراسات الإنسانية والفلسفة بشير اخضرار وجودنا على هذا الكوكب الذي نشأنا من ترابه وإليه نعود (زيمرمان، 2006).

ولقد اختلفت الرؤى والتفسيرات التي قدمها هؤلاء المفكرين لكن حلولهم اجتمعت حول ضرورة إعادة النظر في النسق الأخلاقي الذي يكون شخصية الإنسان ويبني على أساسه سلوكاته وميوله، وذلك بالبحث عن أخلاق جديدة يكون جوهرها قيم بيئية جديدة تعيد بناء توجهات الإنسان ومدركاته نحو بيئته ومن ثم تغيير سلوكاته الضارة بها، ومن هنا ظهر ما يسمى "بالأخلاق البيئية".

4.2. أهم المدارس الفكرية في الفلسفة البيئية:

إن هذه التيارات والمدارس الفكرية تقدم معرفة وافرة عن الأزمة البيئية، وعن مصادرها وتجلياتها ونذكر أهمها:

1.4.2.الإيكولوجية الاجتماعية: يرى موراي بوكتشين **Murray Boockchin** مؤسس تيار الايكولوجية الاجتماعية أنه " لا يمكن فهم المشكلات البيئية بوضوح، هذا عدا عن حلها، دون التعامل مع المشكلات الاجتماعية...فالصراعات الاقتصادية والإثنية والثقافية والجنسية، إلى جانب صراعات أخرى، تقبع في نواة معظم الاضطرابات البيئية الخطيرة التي نواجهها اليوم، بعيدا بالتأكيد عن تلك الناجمة عن كوارث طبيعية (معين، 2011).

وتؤكد الإيكولوجيا الاجتماعية أن فكرة السيطرة على العالم الطبيعي انبعثت أوليا مع السيطرة الاجتماعية للإنسان على الإنسان من خلال نظم التراتيبية والطبقات الاجتماعية، كما يعتبر روادها بأن تفاقم الأزمة البيئية الراهنة مرتبط بالمجتمع وعلاقاته، ويرفضون اعتبار التقدم التكنولوجي أو التزايد السكاني أو السلوك الفردي أصلا للأزمة البيئية.

2.4.2. النسوية الايكولوجية: وجدت البحوث النسوية طريقها إلى القضايا البيئية ونشأ تيار النسوية الإيكولوجية تعبيرا عن الارتباط بين أهداف الحركتين النسوية والبيئية، وتقول روز ماري راد فورد رويتر **Rosemary Rad Ford Ruether** في كتابها امرأة جديدة/ كوكب جديد: "ينبغي أن تدرك النساء أنه لن يكون ثمة تحرر لهن أو حل للأزمة البيئية في سياق مجتمع يتصف بأن النموذج الأساسي لعلاقاته هو السيطرة، ينبغي عليهن أن يوحدن مطالب الحركة النسوية مع مطالب الحركة البيئية بتقديم تصور لإعادة تشكيل جذرية للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والقيم المبطونة في هذا المجتمع الصناعي الحديث (معين، 2011).

ويعتبر رواد هذه المدرسة بأن تأنيث الطبيعة في الثقافات البطريركية يقابل كونها، كالمرآة في منزلة أدنى، ويسوغ استغلالها والسيطرة عليها.

3.4.2. النقد الايكولوجي: يتخذ النقد الإيكولوجي موضوعا له الترابطات بين الثقافات الإنسانية والعالم المادي، بين البشري وغير البشري، وهو ذلك الفرع الذي يركز على نحو خاص على العناصر اللغوية والأدبية وعلاقتها بالبيئة، إنه موقف نقدي يضع إحدى قدميه في الأدب والأخرى على كوكب الأرض.

ثالثا: فلسفة المواطنة البيئية في الفكر البيئي المعاصر

إن حماية البيئة تعني الاستثمار دون إسراف ولا استنزاف... الحيوانات البرية والبحرية نصطادها في مواسم خاصة وفي حدود عملية تسمح بالحفاظ عليها واستمرارها في إطار اتزان بيئاتها... والأشجار إذا أزلنا بعضها وجب علينا زرع أشجار تحل محلها حتى نبقيها موردا متجددا... والثروات المعدنية يجب أن تقتصد في استغلالها حتى نبقى نستغلها لفترة أطول إلى أن تتمكن التكنولوجيا من إيجاد البدائل لنا... حماية البيئة تعني ألا نرهق

الأنظمة البيئية بمخلفات لا تقدر على استيعابها في دوراتها الطبيعية....حماية البيئة تعني الموازنة بين القدرة الإنتاجية للبيئة والنمو السكاني، والقدرة الإنتاجية تعني المأكل والملبس والمسكن والعلاج ومتطلبات التنزه والترويح وهي الأساسيات التي تحفظ للحياة البشرية كرامتها، ولكن أين حماية البيئة وحضارة العصر؟ (الصباريني، 1979).نحن نعيش "صدمة المستقبل" في الوقت الحاضر فالتغيرات العميقة التي طرأت على البيئة المادية والثقافية في أقل من قرن تواجه البشر اليوم بأوضاع جديدة وإثبات تصرفات جديدة. (بيلت، 1994).

ويربرينيه دوبوس أنه "حتى عندما يأتي التقدم التكنولوجي بأسباب إشباع جديدة فإن ذلك لا يعوض عن فقدان سماء مضيئة أو هواء عطر أو مياه نهر صافية تعج بالأسماك أو جو هادئ يسوده الانسجام". ويستطرد: "إن الجهد المبذول في كافة أنحاء العالم من أجل إنقاذ البيئة يتجاوز المشكلات التي يطرحها التلوث والمواد الطبيعية إذ يشكلبداية حملة تستهدف استعادة قيم معينة للحياة الحسية والوجدانية التي توجد إليها حاجة أساسية لا تتبدل نظرا لاندراجها في الركز الجيني للنوع البشري (بيلت، 1994).

ووفقا لعلماء البيئة، فإن على الإنسان أن يتعلم كيف يتعامل مع البيئة الطبيعية ويدير العلاقة بينه وبينها إدارة أخلاقية بمعنى أن علاقة الإنسان بالبيئة الطبيعية هي تعبير عملي عن نسق أخلاقي، وهي كذلك تطبيقات لقيم ومعتقدات، وهي بالتالي تعبير عن علاقات أخلاقية ليست فقط بين الإنسان والطبيعة ولكنها أيضا بين الإنسان والإنسان. (بيلت، 1994)

إن العولمة والأزمة البيئية، يتطلبون توسيع مسؤولية المواطنة من حيث امتدادها المكاني نحو العالمية، فالمواطنة البيئية تجمع قلق الجميع ضمن مشاعر الانتماء وقدر الحياة المشتركة. (**Verdier، 2010**)، فالمواطنة البيئية لها أهدافها التي تحدّد نهجها الفكري المؤسس والمبني على أسس المنهج الواقعي لمفهوم المصلحة الإنسانية، ويمكن حصرها في تنمية الوعي والثقافة البيئية وتعميق السلوك الأخلاقي والمسئولية الذاتية للفرد والمجتمع في تفعيل السلوك البيئي الرشيد والعلاقة السليمة مع النظم البيئية، وترشيد عمليات الاستفادة من مواردها الطبيعية، وعقلنة القرار السياسي البيئي فيما يخص التخطيط الاستراتيجي في المجالات التنموية والاقتصادية، والصناعية والمشروعات الحضرية، وتعزيز واقع الشفافية البيئية وديمقراطية القرار البيئي، والمشاركة الاجتماعية في صناعة القرار البيئي. (الوداعي، 2015)

ويعتبر الكثير من الباحثين في المواطنة البيئية بأنها الدافع الذاتي الذي يحرك الفرد تلقائيا لتبني سلوكيات إيجابية اتجاه البيئة المحيطة به حيث تسعى المواطنة البيئية إلى تنشئة مواطن يتمتع بصفة الالتزام البيئي الذي يحتم عليه إتباع ما يعرف أنه صواب ويتجنب ما يعرف أنه خطأ بيئيا دون وجود رقابة خارجية على سلوكه، مع الاهتمام بضرورة احتواء أخلاقيات هذا المواطن على جانب من الاهتمام الكوني والإنساني حيث يتحرك تلقائيا نحو الاهتمام ببيئته وبالكون بغض النظر عن الفواصل السياسية أو العلاقات الدولية، ويكون مؤمنا تماما بأن الطبيعة لا تعرف هذه الحدود والفواصل. (جبور، 2010)

إنه بعد النظرة التي ترى العالم مليئا بالأرواح، ثم النظرة التي تراه مليئا بالقوى تبزغ النظرة الإيكولوجية التي ترى العالم شبكة من العلاقات تربط الإنسان والطبيعة والمجتمع، وتكشف لنا عن الشرط الإيكولوجي لوجودنا كبشر والمتمثل في ضرورة الانسجام والتوافق بين نمط الإحالة الأداتية السائد في الطبيعة المصطنعة ونمط الإحالة الإيكولوجية السائد في البيئة الطبيعية، وبالتالي تطرح علينا سؤالا يتصل بالوعي الذي يحمل هذه النظرة ويعمل على بنائها بما هي تشكيل روحي قد يمهد لحقبة جديدة من تاريخنا البشري (معين، 2011).

إن الأخلاق البيئية تمثل حسب والتر ليش **Walter Lesch** " جزء من الأخلاق التطبيقية التي تهتم بالمعايير والقيم التي تعنى بالعلاقات التي تربط بين الإنسان والكائنات الحية الأخرى في إطارالأنظمة البيئية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه لتكون هناك نظرة شاملة، فإن الأخلاق البيئية تهتم بالقيم والمبادئ المعيارية المرتبطة بالعلاقات بين بني البشر والكائنات الحية الأخرى (المحيط الحيوي) وغير الحية (المحيط الصخري، الحيط المائي، الغلاف الجوي) (**DIKENAU، 2006**).

فالإنسان واحد من مكونات البيئة يتفاعل مع كل مكوناتها بما فيه أقرانه من بين البشر، وقد ورد هذا الفهم الشامل للبيئة على لسان السيد "يوثانت" الأمين العام السابق للأمم المتحدة حيث قال: «إننا جميعا شئنا أم أبينا نسافر سوية على ظهر كوكب مشترك...وليس لنا بديل معقول سوى أن نعمل لنجعل منه بيئة نستطيع نحن وأطفالنا أن نعيش فيها حياة كاملة وآمنة. (الصباريني، 1979)

وفي تساؤل عن الحاجة إلى أخلاق جديدة بيئية لاحظ المفكر الأسترالي ريتشارد سيلفان أن الأخلاق الغربية التقليدية تنطبق على الكائنات البشرية وحسب، مما دفعه إلى اتهام هذه الأخلاق بالشوفينية البشرية التي تجعل الإنسان وحده موضع الاعتبار الأخلاقي، وتعطيه الحق في التصرف بحرية تجاه البيئة الطبيعية طالما أنه لا يؤذي أبناء جنسه (معين، 2011).

وقد حاول بيتر سينغر الإجابة على هذا التحدي، بداية أن وضع الكائن البشري في مرتبة رفيعة أخلاقيا يستند إلى اعتبار أن العقل هو المعيار المائز بين من يستحق الاعتبار الأخلاقي للبشر، كما لاحظ أيضا أن انسجاما مع هذا الموقف يقتضي استبعاد الحلات الهامشية من البشر كالأطفال والمعوقين، ويمضي سينغر كبديل لذلك، إلى اقتراح معيار جديد يتيح توسيع الفئة الأخلاقية على أساس الإحساسية أي قدرة الكائن الحي على اختبار اللذة والألم، فالخير الخاص لدى الحيوان يكمن في إحساسه باللذة، والشر يكمن في إحساسه بالألم.

ويرى كنيث غود باستر أن الاعتبار الأخلاقي يجب أن يتأسس على "معيار الحي"، ويعترف بأننا لا نستطيع أخذ مصالح الكائنات الحية جميعا بالحسبان في ممارساتنا وقراراتنا اليومية، ولتوسيع هذا المعيار قدم بول تايلور نسخة أقوى من نظرية أخلاقية ترتكز على "الحي"، فرأى أن جميع الأشياء الحية هي أوساط غائية للحياة، وأن غاية الكائن الحي تتمثل في أن يصل إلى النضج وأن يتكاثر، وعلى هذا فهو ينسب "قيمة أخلاقية" متساوية لجميع الأحياء البرية، من ذبابة الفاكهة إلى الحيتان، وحقها في الوصول إلى غايتها الحيوية، وبذلك يعتبر أن أفعالنا التي تحول دون وصول الكائن الحي إلى غايته هي شر أخلاقي.

إن السلوك البشري غير الحصيف بيئيا لا يمس الكائنات الحية الفردية، من نبات وحيوان فحسب، بل يؤثر على الأنواع الحية وعلى المجتمعات الحيوية والمنظومات الإيكولوجية والنطاق الإيكولوجي الكوكبي الشامل، أي الكرة الأرضية، مما يعني أن الأخلاق البيئية كي تكون متكاملة وشاملة ينبغي أن تأخذ في الحسبان هذه الكيانات غير الفردية (معين، 2011).

وفي هذا السياق، يقترح ألدو ليوبولد مقاربة كلانية للأخلاق البيئية، زاعما أن أخلاق الأرض التي يدعو إليها تغير دور الإنسان العاقل من مستعمر لمجتمع الأرض إلى عضو عادي بسيط كمواطن فيه، وتستلزم منه احتراما للأعضاء الآخرين ولمجتمع الأرض ككل، والقاعدة الأخلاقية الذهبية لدى ليوبولد تقول:" يكون الشيء صائبا عندما يميل للحفاظ على تكامل واستقرار وجمال المجتمع الحيوي، ويكون باطلا عندما يميل بالاتجاه الآخر."إذن تعكس أخلاق الأرض وجود ضمير إيكولوجي، وهذا بدوره يعكس الاقتناع بالمسؤولية الفردية عن عافية الأرض، تعني العافية قدرة الأرض على التجدد الذاتي، وأن الحفاظ هو السعي في سبيل فهم وصون هذه القدرة (زيمرمان، 2006).

كما يقترح ج. بايرد كاليكوت نسقا أخلاقيا من مبادئ ذات مستويين تكفل التوفيق بين واجبات وإلزامات الانتماء التعددي للإنسان، المستوى الأول ينص على أن الواجبات والإلزامات الناشئة عن انتمائنا للمجتمعات الأقرب والأكثر حميمية تمتلك الأولوية على تلك الناشئة عن انتمائنا للمجتمعات الأبعد والأقل حميمية، والمستوى الثاني ينص على كون المصالح الأكبر مقدمة على المصالح الأقل (معين، 2011).

خاتمة:

وفي الختام نستنتج بأن التربية من أجل المواطنة تكتسي أهمية بالغة في تكوين مواطنين صالحين واعين بحقوقهم وملتزمين بواجباتهم ويتمتعون بمواطنتهم يوميا، وفي ظل التدهور البيئي العالمي والخطر الذي يتهدد البشرية جمعاء، اتحد البشر تحت راية التراث الإنساني المشترك ومبدأ التضامن من أجل التصدي للأخطار البيئية الداهمة، ومن هنا كان ظهور بعد جديد من أبعاد المواطنة العالمية، حيث تعتبر المواطنة البيئية جملة المعايير والقيم التي تشكل الدافع الذاتي الذي يجعل الفرد مسؤولا اتجاه البيئة ويتبنى سلوكا إيجابيا وحضاريا اتجاه مكوناتها وعناصرها بغض النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية القائمة.

قائمة المراجع:

1.أمارتيا صن، ترجمة جلال شوقي، تنمية الحرية، في عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004، ص12.

2.أوهايبية فتيحة، في مفهوم المواطنة، مجلة الوطن العربي والتحولات الديمقراطية، العدد1، الأردن، ص07.

3.بلقاسم ديب، أثر الخلل الاجتماعي على المجال العمراني، دراسة مقارنة بين بسكرة وقالمة، رسالة دكتوراه في الهندسة المعمارية، شعبة العمران، جامعة منتوري قسنطينة،2001، ص15.

4.بيلت جان ماري، ترجمة عثمان السيد محمد، عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1994، ص103.

5.نوال زياني، عائشة لزرق، الحماية الدستورية للحق في البيئة على ضوء التعديل الدستوري الجزائري 2016، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس، جوان 2016، ص279.

6. عبد الله محمود مصطفى، الإنسان والبيئة، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص96.

7. شبر إبراهيم الوداعي، المواطنة البيئية في معادلة بناء السلوك البشري والتنمية المستدامة، جريدة الوسط، **http://www.alwasatnews.com**، تاريخ الاطلاع:2015/04/03 على الساعة11:30.

8. راتب سلامة السعود، الإنسان والبيئة: دراسة في التربية البيئية، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص213.

9. رومية معين،من البيئة إلى الفلسفة، ط1، معابر للنشر والتوزيع، دمشق، 2011، ص132.

10. فاطنة طاوسي، الحق في البيئة السليمة في التشريع الدول والوطني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص36.

11. سلامن رضوان، الإعلام والبيئة، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2005، ص114.

12. سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، القاهرة، 2009 ، ص 23.

13. رشوان حسين عبد الحميد أحمد، البيئة والمجتمع-دراسة في علم اجتماع البيئة-، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص90.

14. ربيع عادل مشعان،التوعية البيئية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص87.

15. زيمرمان مايكل، ترجمة: رومية معين شفيق، الفلسفة البيئية – من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية- ، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 2006، ص233.

16. حسين إكرام فهمي، أثر التقدم العلمي على الإنسان والبيئة في العصر الحديث، مجلة كلية الآداب، جامعة حلوان، العدد35، يولو2009، ص458.

17. شبر إبراهيم الوداعي، المواطنة البيئية في معادلة بناء السلوك البشري والتنمية المستدامة، جريدة الوسط، **www.alwasatnews.com**، تاريخ الاطلاع 2015/04/03 على الساعة 11:30.

18. جبور سناء، الإعلام البيئي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص109.

19. خالد حامد، التنمية المستدامة، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص69.

20. الحمدرشيد محمد والصباريني سعيد، البيئة ومشكلاتها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1979، ص26.

21. معين رومية، من البيئة إلى الفلسفة، ط1، معابر للنشر والتوزيع، دمشق، 2011.

22. محمد بيان الكايد، سيكولوجية البيئة وكيفية حمايتها من التلوث، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص21.

23.مصطفى قاسم، التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، ط1، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر، 2006، ص89.

24. Alexandre ROESCH, l'écocitoyenneté et son pilier éducatif: le cas français, édition l'Harmattan, Paris, 2003, p1.

25. Christophe Twani DIKENAU, Ethique Clinique de et ethique de l'environnement, revues de CAMES, nouvelle serie B, vol 007, n°1 ,2006, p82.

26. Michel Séguin, Pierre De Coninck et François Tremblay, Le contexte plantaire de l'écocitoyenneté,revue nouvelles pratiques sociales, vol8, n°1, université du Quèbèque à Montréal, ISSN 1703-9312, (numérique),2005, p19.

27. Marie Louise Verdier Martinez, Approche anthropologies de la co-construction d'identités, écocitoyenneté,acte du congrés de l'actionalité de la recherche et en formation CAREF, université de Geneve, septembre2010, p03.

28. Mahi Tabet Aoul, Environnement: Enjeu et Perspectives, edition impression BENMERABET,2011, Algérie, p.p215,216.